هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 8 من جدول الأعمال

CX/EXEC 18/75/6

May 2018

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والسبعون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا
26–29 يونيو/حزيران 2018

مشروع الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2020–2025

(من إعداد اللجنة الفرعية للدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي المعنية بالخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي)

1– مقدمة

1-1 أُنشئت هيئة الدستور الغذائي من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في عام 1963. وتضم الهيئة اليوم 189 عضوًا، كما أنها قد اعتمدت 226 منظمة حكومية دولية ومنظمة دولية غير حكومية بصفة مراقبين.

2-1 ويتركز عمل الهيئة الرئيسي في مجال تطوير المواصفات الغذائية الدولية، والخطوط التوجيهية ومدوّنات السلوك بغية حماية صحّة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وتعزّز الهيئة أيضًا تنسيق كل العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال المواصفات الغذائية.

3-1 وبالنسبة إلى قضايا سلامة الأغذية والتغذية، تضع الهيئة باعتبارها معنية بإدارة المخاطر، مواصفاتها مستعينةً بمبادئ تحليل المخاطر، وتركز عملها على أساس المشورة العلمية الصادرة عن أجهزة الخبراء والمشاورات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والتي يجب أن يتوفّر لها التمويل الكافي والمستدام. كذلك، تعالج مواصفات الدستور الغذائي قضايا متصلة بجودة الأغذية وتوسيمها لضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وفي ظل تزايد العولمة، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضًا على الاستجابة في الوقت الملائم إلى القضايا الناشئة المتعلقة بسلامة الأغذية

والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية مثل آثار انتقال السكان، وتغيّر المناخ وشواغل المستهلكين ذات الصلة.[1]

1-4 ويتمّ الإقرار صراحةً بمواصفات الأغذية الدولية، والخطوط التوجيهية والتوصيات الصادرة عن الهيئة كمرجعية لسلامة الأغذية في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، كما أنها شكّلت مرجعيةً لاتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة عن منظمة التجارة العالمية.

1-5 والغرض من هذه الخطة الاستراتيجية هو السير قدمًا بتنفيذ ولاية هيئة الدستور الغذائي خلال الفترة 2020-2025. وهذه الوثيقة لا تلغي أو توسع أو تناقض تفسير ولاية الهيئة أو مواصفاتها أو أحكام دليل التعليمات الإجرائية التي اعتمدتها الهيئة أو وافقت عليها.

1-6 إن الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025:

- تعرض الرؤية والأهداف والغايات للهيئة، وتدعمها خطة عمل أكثر تفصيلًا تتضمن الأنشطة والمراحل الرئيسية والمؤشرات القابلة للقياس من أجل رصد التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف.
- وتدعم الأولوية العالية التي توليها كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لسلامة الأغذية وجودتها، وتوجّه الهيئة في الاضطلاع بمسؤولياتها.
- وتبلغ الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين كيف تعتزم الهيئة تحقيق ولايتها وتلبية احتياجات أعضائها وتوقعاتهم خلال الفترة 2020-2025.

1-7 ولدى تحديد أهدافها الاستراتيجية، تتضمن هذه الخطة مجالًا جديدًا للتركيز يقضي بتعزيز قيمة مواصفات هيئة الدستور الغذائي واستخدامها من قبل الحكومات، واعتبارها معيارًا قياسيًا للتجارة.

2: محركات التغيير

2-1 لقد تغيّرت ديناميات أنشطة الهيئة لوضع المواصفات تغيرًا جذريًا منذ تأسيسها. فمنذ أن تأسست الهيئة لم تتزايد عضويتها بشكل ملحوظ وحسب بل شهدت كذلك مساهمة أكثر نشاطًا من كافة أعضائها ولا سيما من جانب البلدان النامية التي تساهم بنشاط أكبر في عملية وضع المواصفات الغذائية على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، يعتبر حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مبادرة أساسية، لا سيما أنه يدعم البلدان لبناء قدرات وطنية قوية، ومتينة ومستدامة للمشاركة في الدستور الغذائي مع تحقيق الرؤية الأسمى لجميع البلدان التي تعمل بشكل كامل وفعال في الدستور الغذائي، من أجل جني المنافع المتأتية من مواصفات الدستور الغذائي بحلول عام

[1] يخضع النظر في العوامل الأخرى في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي إلى *البيانات المبدئية المتعلقة بدور العلوم في عمليات صنع القرارات في الدستور الغذائي ومدى مراعاة العوامل الأخرى*.

.2027

2-2 كما يتطوّر تركيز واحتياجات البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي، على سبيل المثال مثل الاستجابة إلى أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/أيلول 2015[2]. ويضطلع الدستور الغذائي بدور هام في دعم البلدان الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة مباشرة بسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وبصورة خاصة، يمكن لاعتماد مواصفات الدستور الغذائي، أن يوفّر الدعم لتحقيق ما يلي:

هدف التنمية المستدامة	المقصد الداعم	مساهمة الدستور الغذائي
الهدف 2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة	ضمان وجود نظم مستدامة لإنتاج الأغذية، وتطبيق الممارسات الزراعية القادرة على الصمود	تعزيز الوصول إلى المعرفة بشأن الممارسات الزراعية الجيدة والأساليب والتكنولوجيات الجديدة
	ضمان وصول جميع الأشخاص إلى أغذية آمنة، ومغذية وكافية	تساعد مواصفات الدستور الغذائي في خفض مخاطر الوفيات والأمراض الناجمة عن الأغذية غير الآمنة، بما في ذلك من خلال التعرّض إلى مستويات خطيرة من المواد الكيميائية والتلوث الذي يمكن أن يؤدي إلى الوفيات والأمراض
الهدف 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحيّة وبالرفاهيّة في جميع الأعمار	مكافحة الأمراض المعدية	
	خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج	
	التقليل إلى حدّ كبير من عدد حالات الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطيرة	
	تعزيز قدرات جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر، والحدّ من المخاطر وإدارة مخاطر الصحة الوطنية والعالمية.	تساهم البلدان النامية بنشاط أكبر في عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية. كذلك، يدعم حساب أمانة الدستور الغذائي البلدان في بناء قدرات وطنية قوية، ومتينة ومستدامة للمشاركة في هيئة الدستور الغذائي وجني المنافع المتأتية من مواصفات الدستور الغذائي.
الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	تخفيض نصيب الفرد من فضلات الأغذية العالمية على صعيد البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد	تدعم مواصفات الدستور حفظ الأغذية بطريقة آمنة وفعالة وتسويقها بطريقة ملائمة
الهدف 17- تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.	التشجيع على نظام تجارة عالمي قائم على القواعد ومنفتح وغير تمييزي وعادل متعدد الأطراف	لا تهدف مواصفات الدستور الغذائي إلى حماية صحة المستهلكين فحسب، ولكن أيضًا إلى ضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، التي تدعم بدورها النمو الاقتصادي. وتعتبر منظمة التجارة العالمية المواصفات بمثابة مرجعية دولية لسلامة الأغذية.

3-2 كذلك تطوّرت البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وما زالت الأغذية ومكوّنات الأغذية تتزايد بين السلع الأكثر تداولًا على الصعيد الدولي. وتمثل التغييرات في النظام العالمي لسلسلة الإمداد للأعلاف والأغذية، وجهود الاستفادة القصوى من الموارد، والشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والابتكارات في العلوم والتكنولوجيا

[2] أُنظر http://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/

المتصلة بالأغذية، وتغير المناخ وشواغل المستهلكين، بعض محركات التغيير التي تطرح تحدياتٍ جديدة متصلة بسلامة الأغذية والتغذية. وينبغي للهيئة التكيف مع هذه البيئة المتطورة، وأن تكون قادرةً على الاستجابة بصورة استباقية، ومرنة وحسنة التوقيت للقضايا الناشئة في مجال سلامة الأغذية، والجودة والقضايا الأخرى بهدف حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وتتمثل قدرة هيئة الدستور الغذائي على الاستجابة في العمل الذي تجريه منذ عام 2016 لمراجعة مدونة السلوك الخاصة بها في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات وإصدار خطوط توجيهية جديدة بشأن المراقبة المتكاملة، وفي العمل أيضًا على زيادة المواصفات للمحاصيل الثانوية، على ضوء أهمية هذه المحاصيل في التجارة الدولية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية.

3- بيان الرؤية الاستراتيجية

أن يكون الجهاز الأبرز لوضع المواصفات الغذائية الدولية التي تحدّد المواصفات الغذائية الدولية المعترف بها عالميًا، والمستخدمة في كافة أنحاء العالم لحماية صحة المستهلك والترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية للجميع، وفي كل مكان.

4- القيم الرئيسية في الدستور الغذائي

4-1 لدى تحقيق رؤيته الاستراتيجية، تلتزم هيئة الدستور الغذائي بالقيم الجوهرية التي تشمل:

- التعاون
- الشمولية
- بناء التوافق[3]
- الشفافية

4-2 تسعى الهيئة في أدائها لعملها إلى ضمان الالتزام بشكل متسق بمفاهيم حماية صحة المستهلكين والممارسات العادلة في تجارة الأغذية في عملية وضع المواصفات في الدستور الغذائي.

.

[3] يجب أن يقوم التوافق في الآراء على "إجراءات تيسير التوصل إلى توافق في الآراء " المدرجة في دليل الإجراءات".

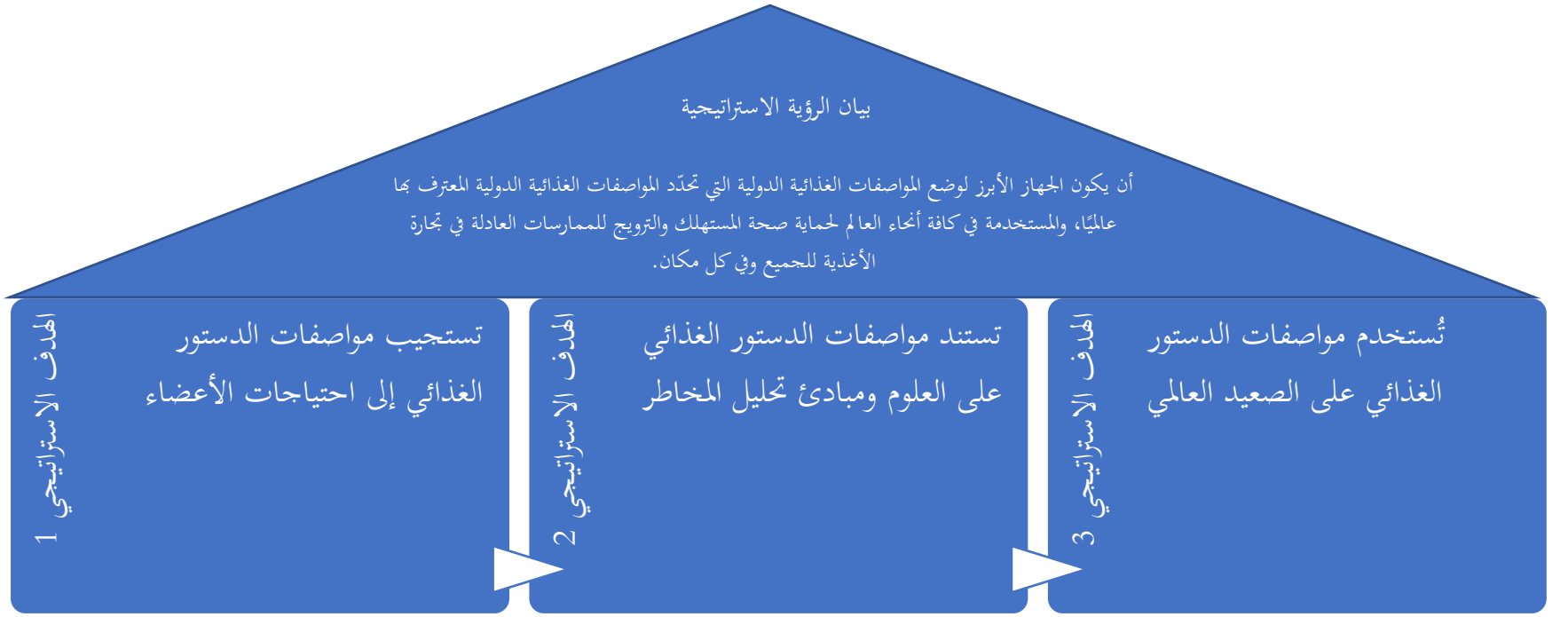

الهدف الاستراتيجي 4: يشارك جميع أعضاء الدستور الغذائي بشكل فعال في عمل الدستور الغذائي

الهدف الاستراتيجي 5: تتسم نظم وممارسات الإدارة الخاصة بعمل الدستور الغذائي بالكفاءة والفعالية

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
الهدف 1: ***تستجيب مواصفات هيئة الدستور الغذائي إلى احتياجات الأعضاء***	1-1 يتم تحديد احتياجات الأعضاء والقضايا الناشئة لتسترشد بها عملية ترتيب أولويات العمل	1-1-1 تنفّذ جميع لجان الدستور الغذائي آليات لاستشراف الآفاق	1- استجابة الدستور الغذائي في الوقت الملائم للقضايا الناشئة واحتياجات الأعضاء. 2- تحسين قدرة الدستور الغذائي على وضع المواصفات ذات الصلة باحتياجات الأعضاء.	1- تسترشد الاقتراحات بشأن العمل الجديد التي ينظر فيها الدستور الغذائي بعملية استشراف الآفاق. 2- تُقدّم تقارير منتظمة عن القضايا الناشئة التي تحدّدها لجان الدستور الغذائي إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي من خلال أمانة الدستور.	خلال الفترة 2020-2025، يجب أن ننفّذ نُهُج فعالة لاستشراف الآفاق في كل لجان الدستور الغذائي، ونضمن بأن تسترشد بها العمليات المتسقة لصنع القرارات وتحديد الأولويات في الدستور الغذائي، بحيث يتم إحراز التقدم في مجالات العمل ذات الأولوية الأعلى- من حيث الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأعضاء.
	1-2 تُتخذ القرارات التي توضع على أساسها المواصفات والخطوط التوجيهية في الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة بشكل متسق بحيث تسترشد بها احتياجات الأعضاء.	1-2-1 يتم استعراض ومراجعة المعايير لتحديد الأولويات 1-2-2 تتم مراجعة عملية الاستعراض الأساسي الحالية، وتنظر اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في التوصيات وتتفق الهيئة على خطة العمل.	1- توضع مواصفات جديدة تتفق مع أولويات هيئة الدستور الغذائي واحتياجات أعضائها. 2- تمارس اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي مراقبة أكثر فعالية لإدارة العمل	1- تُطبق معايير تحديد الأولويات بشكل متّسق عبر جميع لجان الدستور الغذائي. 2- يتم الاتفاق على خطة عمل لزيادة تعزيز عملية الاستعراض الأساسي، وتنفيذها.	
الهدف 2: ***تستند مواصفات الدستور الغذائي على العلوم ومبادئ تحليل المخاطر***	2-1 تتاح المشورة العلمية وتُستخدم جنبًا إلى جنب مع مبادئ تحليل المخاطر في وضع مواصفات الدستور الغذائي.	2-1-1 تشجيع الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تحديد تقديم المشورة العلمية كأولويةً عالية، وتخصيص الموارد الكافية للمشورة العلمية المشتركة بين المنظمتين، وبخاصة من أجهزة	1- تكون مصادر التمويل مستدامة لتمويل نهج مرن وتفاعلي من أجل توفير المشورة العلمية للدستور الغذائي من منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. 2- يوفّر الأعضاء الدعم والدعوة بما يتفق مع قدرتهم على القيام بذلك، ويشمل: توفير موارد من	1- كمية واستدامة الموارد المالية التي تخصصها الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لبرنامجهما لتقديم المشورة العلمية المشتركة. 2- تقوم مجموعة عمل تابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بتجميع وجمع التقارير	يحتاج عمل هيئة الدستور الغذائي إلى قاعدة علمية قوية. ولا يجب أن نقلّل من أهمية التحديات في هذا الهدف الاستراتيجي. وفي حين قد يبدو الهدف بكل بساطة، وللوهلة الأولى، عكس المبادئ التشغيلية للهيئة كما وردت في دليل الإجراءات، فإن توفير المشورة العلمية حسنة التوقيت والعالية الجودة تحظى بموارد كافية ومستدامة سيكون تحديًا في فترة الخطة الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
		الخبراء في المنظمتين.[4] 2-1-2 تشجيع الدعم المالي المستمر وأي دعم آخر من الأعضاء للمشورة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وبخاصة من أجهزة الخبراء في المنظمتين. 2-1-3 استكشاف مصادر تمويل ملائمة أخرى لبرنامج المشورة العلمية المشترك بين المنظمتين.	خارج الميزانية للمنظمتين من أجل المشورة العلمية المشتركة؛ تشجيع وتمكين خبرائهم الوطنيين من المشاركة في اجتماعات الخبراء؛ والجهود المبذولة في اللجان الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لضمان التمويل الملائم.	الواردة من الأعضاء بشأن دعمها ودعوتها للبرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية. 3- كمية واستدامة الموارد المالية التي تخصصها مصادر جديدة للمشورة العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية .	القادمة. لذلك من المهم تحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل جهة فاعلة لضمان توفير المشورة العلمية للدستور الغذائي، ودعمها والدعوة لها.
	2-2 تمكين ودعم البلدان النامية لزيادة قدراتها من أجل المشاركة في برامج المشورة العلمية من خلال تحسين عملية توليد البيانات وتقاسمها ورفع القدرات البشرية بحيث تقدم خدمات الخبراء.	2-2-1 تشجيع البلدان النامية على تقديم البيانات ردًا على الدعوات الواردة من لجان الخبراء المشتركة بين المنظمتين، من خلال تعزيز سلامة الأغذية وقدرات توليد البيانات المتصلة بالتغذية. 2-2-2 تضمن جهات الاتصال الوطنية للدستور الغذائي أن تكون الدعوات إلى تقديم البيانات منتشرة على نطاق واسع، وأن يتم طلب المدخلات	1- إن عمليات تقييم المخاطر، والمشورة العلمية المقدمة إلى الدستور الغذائي، والمواصفات التي تستند إليها تأخذ بالاعتبار البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي.	1- سوف يتم تشكيل مجموعة عمل تابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي من أجل طلب، وتجميع وجمع المعلومات من جهات الاتصال الوطنية للدستور الغذائي وحساب أمانة الدستور الغذائي والمصادر الأخرى ذات الصلة بالإجراءات المتخذة من جانب أعضاء الدستور الغذائي ودعمًا لهم، والتي تساهم في تحقيق هذا الهدف.[5]	هناك اختلافات كبيرة بين إقليم وآخر، وداخل الأقاليم، من حيث إنتاج الأغذية وممارسات الاستهلاك، والتركيبة الجيوكيميائية للتربة، ومجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على تعرّض المستهلكين إلى مكونات ضارة أو مفيدة في الأغذية. وكي تكون المشورة العلمية شاملة، من الضروري توفير البيانات التمثيلية على المستوى العالمي. وسوف يتطلب هذا، من بين أمور أخرى، بناء القدرات في البلدان النامية.

[4] لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة الى الأغذية واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية.

[5] قد تشمل على سبيل المثال: كميات البيانات المقدمة من البلدان النامية؛ وأعداد البلدان النامية التي توفّر البيانات و/أو الخبراء؛ وعدد ونطاق المبادرات لدعم عملية توليد البيانات في البلدان النامية وشبكات البيانات التي تضم بلدانًا نامية.

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
		على نحو نشط على المستوى الوطني. 2-2-3 الدعوة إلى وضع برامج تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على توليد، وجمع وتقديم البيانات، مع التركيز بصورة خاصة على المشاريع التعاونية لتوليد البيانات، وتقاسم العمل والكلفة بين البلدان المشاركة. 2-2-4 تشجيع إنشاء شبكات من الأعضاء، ومشاركة البلدان النامية في هذه الشبكات لتعزيز التعاون في مجال توليد البيانات التي يمكن تقديمها لاستعراضها من جانب لجان الخبراء.			
		2-2-5 تشجيع المشاركة المطردة والمستمرة للخبراء الفنيين والعلميين من البلدان النامية في عمل الدستور الغذائي. 2-2-6 تضمن جهات الاتصال الوطنية للدستور الغذائي أن تكون الدعوات إلى تقديم البيانات منتشرة على نطاق واسع، وأن يتم طلب المدخلات على نحو نشط على المستوى الوطني.	1- تلعب البلدان النامية وخبراؤها الوطنيون دورًا أكبر وأكثر فاعلية في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي.		ولدعم استدامة برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، يجب أن نضمن توافر المجموعة الأوسع والأكثر تنوعًا من الخبراء العلميين.

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
	3-2 تُستخدم المشورة العلمية بشكل متسق بما يتفق مع مبادئ تحليل المخاطر للدستور الغذائي.	2-3-1 صياغة المشكلة على نحو فعال بحيث تكون الولاية التي يمنحها مدراء المخاطر إلى مقيّمي المخاطر واضحةً قدر الإمكان. 2-3-2 توثيق كيفية استخدام نتائج تقييم المخاطر في وضع نصّ الدستور الغذائي. 2-3-3 ضمان مراعاة جميع العوامل ذات الصلة بشكل كامل في استكشاف خيارات إدارة المخاطر في سياق وضع مواصفات الدستور الغذائي.	1- تُستخدم المشورة العلمية المقدمة من لجان الخبراء المشتركة بين المنظمتين بصورة متّسقة، وبقدر الإمكان في عملية وضع المواصفات المتصلة بسلامة الأغذية والتغذية بالاستناد إلى مبادئ العمل لتحليل المخاطر من أجل تطبيقه في إطار هيئة الدستور الغذائي. 2- يتم توثيق وتبرير العوامل ذات الصلة غير العلوم من حيث المعايير المحددة في دليل الإجراءات.	1- تكون الاختصاصات والأولويات الخاصة بالمشورة العلمية والتي تتفق عليها لجان الدستور الغذائي واضحةً. 2- توثق التقارير الصادرة عن لجان الدستور الغذائي بوضوح، كيف أنه بعد تلقي المشورة العلمية، استُخدمت هذه المشورة، والعوامل الأخرى التي أُخذت في الاعتبار في وضع نص الدستور الغذائي ذي الصلة.	يشكل التواصل بشأن المخاطر جزءاً لا يتجزأ من تحليل المخاطر. ويعزّزه كل من الشفافية والوضوح في عمليات تقييم المخاطر وإدارتها.
		2-3-4 نقل التوصيات المتصلة بإدارة المخاطر إلى جميع الأطراف المعنية.	1- يتم نقل توصيات إدارة المخاطر وتوزيعها بفعالية على جميع الأطراف المعنية.	1- تحدد خطة عمل الدستور الغذائي الخاصة بالاتصالات، من بين أولوياتها، نشر التوصيات الخاصة بإدارة المخاطر على نطاق واسع. وتتضمن خطة العمل هذه المؤشرات ذات الصلة.	
الهدف 3 ***الصياغة الأساسية: تُستخدم مواصفات الدستور الغذائي على المستوى العالمي***	3-1 توجه مواصفات الدستور الغذائي اتساق الأنظمة الغذائية العالمية لحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.	3-1-1 المشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مبادرتهما لنقل المعلومات إلى الأعضاء[6]، ورفع مستوى الوعي بأهمية مواصفات الدستور الغذائي ودورها في تعزيز	1- زيادة استخدام مواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة على المستوى الوطني.	1- يتم التحقق من مصادر البيانات القائمة[7] لتحديد نسبة المواصفات الوطنية المعروفة التي تتفق مع مواصفات الدستور الغذائي	المستفيدون الأساسيون من مواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة هم البلدان الأعضاء، الذين تم تصميم المواصفات للاستجابة إلى احتياجاتها.

[6] على سبيل المثال، مشاريع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال سلامة الأغذية وجودتها، وبناء القدرات والمساعدة الفنية، والتعلم الإلكتروني وحساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين المنظمتين.

[7] على سبيل المثال، قاعدة البيانات القائمة بشأن الحدّ الأقصى لمستوى المخلفات والخاصة بمبيدات الحشرات ومخلفات العقاقير البيطرية.

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
الصياغة المقترحة في تعليقات مجموعة العمل: ***تُستخدم مواصفات الدستور الغذائي على نطاق واسع على المستوى العالمي*** ***الصياغة البديلة:*** ***تُستخدم مواصفات الدستور الغذائي بشكل واسع لحماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية***		سلامة الأغذية والتجارة العادلة على المستوى الوطني. 3-1-2 تحديد واستغلال الفرص الأخرى لزيادة التعريف والتوعية بأهمية مواصفات الدستور الغذائي 3-1-3 التشجيع على الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة باعتبارها قاعدة للتشريع وتدخلات تنظيمية أخرى من أجل حماية صحّة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية على المستوى الوطني.		2- تقدم لجان التنسيق الوطنية التابعة للدستور الغذائي التقارير بشأن بناء القدرات لتشجيع وتسهيل الاستخدام العملي لمواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص.	
	3-2 تُستخدم مواصفات الدستور الغذائي على نطاق أوسع[8] لتحسين حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.	3-2-1 تحديد واستغلال الفرص لرفع أهمية مواصفات الدستور الغذائي والتوعية بدورها في تعزيز سلامة الأغذية والتجارة العادلة على المستوى العالمي.[9]	1- استخدام متزايد لمواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة من جانب مجموعة من الجهات الفاعلة على المستوى العالمي.	1- عدد ونطاق وأثر مخططات الطرف الثالث لضمان سلامة الأغذية التي تشير إلى مواصفات الدستور الغذائي. 2- عدد ونطاق وأثر المشاريع في مجال بناء القدرات والمساعدة الفنية التي توجهها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تدعو إلى	حتى في ظل عدم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، فإن استخدام هذه المواصفات من جانب الجهات الفاعلة في مجال التجارة بالأغذية وغيرها كمواصفات قياسية يمكن أن يساهم في حماية المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

[8] على سبيل المثال، من جانب كيانات معنية بتجارة الأغذية للإشراف على التفاعلات التجارية

[9] على سبيل المثال، خلال الأحداث الدولية بشأن سلامة الأغذية وجودتها، وفي اجتماعات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال المبادرات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى الملائمة.

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
				الحصول على المدخلات من الدستور الغذائي. 3- نطاق وأثر التعهدات بأخذ الكلام التي يقبلها مكتب الرئيس ونوّاب الرئيس والأمانة لرفع مستوى التعريف والتوعية بأهمية الدستور الغذائي ودوره في تعزيز سلامة الأغذية والتجارة العادلة على المستوى العالمي.	
الهدف 4: ***يشارك جميع أعضاء الدستور الغذائي بفعالية في عمل الدستور الغذائي***	4-1 تتعزز المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي، وبخاصة البلدان النامية، في عمل الدستور الغذائي على نحو مستدام.	4-1-1 توفير التوجيهات العملية لأعضاء الدستور الغذائي مما يساهم في مشاركتهم المستدامة. 4-1-2 تشجيع البلدان النامية على المشاركة في استضافة لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة لها. 4-1-3 الترويج لاستخدام اللغات الرسمية لهيئة الدستور الغذائي في لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة لها. 4-1-4 تنظيم اجتماعات مفتوحة لمندوبي لجان الدستور الغذائي قبل انعقاد الدورات لدعم مناقشة القضايا والإجراءات بين المندوبين من ذوي الخبرة والمندوبين الجدد.	1- زيادة مشاركة البلدان الأعضاء في عمل لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة لها. 2- تحسين تقاسم المعلومات والتبادلات بين الأقران وفي ما بين البلدان الأعضاء.	1- عدد البلدان النامية التي تستضيف أو تشارك في استضافة اللجان. 2- عدد البلدان النامية التي ترأس أو تشارك في رئاسة مجموعات العمل. 3- عدد البلدان النامية التي تشارك في لجان الدستور الغذائي أو في مجموعات العمل التابعة لها. 4- عدد وأثر الأنشطة في مجال بناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات، وعقد الاجتماعات المفتوحة للتبادل بين المندوبين من ذوي الخبرة والمندوبين الجدد على هامش دورات لجان الدستور الغذائي.	لن يكون من السهل أبدًا بناء المشاركة المستدامة للمندوبين. ويتعيّن على إدارات جميع الأعضاء في الدستور الغذائي تحديد الأولويات الخاصة بها للتأكد من استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه. يمكن أن تلقى البلدان النامية بصورة خاصة الدعم من الأعضاء الآخرين، من خلال الاجتماعات مثلًا، أو الدورات التدريبية أو مبادرات التوأمة. كما يمكن استخدام الوقت المتوفر على هامش اجتماعات الدستور الغذائي لبناء القدرات وعقد اجتماعات بين الأقران وفي ما بين البلدان النامية. من شأن وضع نظم وطنية مستدامة للدستور الغذائي في البلدان النامية أن يدعم المشاركة الأكبر في لجان الدستور

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
		4-1-5 تعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة[10]، بما في ذلك منصة الدستور الغذائي، في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي لتسهيل مشاركة مجموعة أوسع من البلدان النامية في الوقت الحقيقي. 4-1-6 اللجوء إلى عقد الاجتماعات، متى أمكن، على هامش دورات الدستور الغذائي لإجراء الأنشطة في مجال بناء القدرات و/أو تقاسم أفضل الممارسات[11].		5- مدى وأثر استخدام التكنولوجيات الجديدة من جانب لجان الدستور الغذائي وبخاصة، أثر مشاركة البلدان النامية.	الغذائي ومجموعات العمل التابعة لها، ويؤدي أيضًا إلى إتاحة الفرص من أجل المشاركة في استضافة لجان الدستور الغذائي وترأس مجموعات العمل أو المشاركة في رئاستها.
	4-2 تنفيذ برامج لتنمية القدرات تساعد البلدان في إقامة نظم وطنية مستدامة للدستور الغذائي.	4-2-1 مساعدة الأعضاء في تقييم نظمهم الوطنية لتحديد مواطن القوة، والضعف والثغرات. 4-2-2 تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تنفيذ برامج تنمية القدرات التي تدعم إقامة النظم الوطنية المستدامة المتصلة بالدستور الغذائي.	1- اتّخذ الأعضاء إجراءات مستندة إلى الأدلّة[12] لبناء القدرات في نظمها الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي. 2- يتمتع حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بالموارد الكافية لتقديم المساعدة للبلدان المؤهلة طيلة فترة البرنامج، ويكون فعالًا في تقديم هذه المساعدة.	1- عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم الأداة التشخيصية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم حالة البرامج الوطنية للدستور الغذائي. 2- تشكيل اللجان الوطنية الجديدة للدستور الغذائي (أو ما يعادلها) في البلدان الأعضاء.	تتيح الأداة التشخيصية للبلدان تقديم أدلّة على تقييم نظامها الوطني الخاص بالدستور الغذائي. ويتسم هكذا نظام بأهمية أساسية بالنسبة إلى المشاركة الفعالة في أنشطة الدستور الغذائي. يضطلع حساب الأمانة الثاني للدستور بدور هام في زيادة القدرات في البلدان النامية ، ولكنه سوف يصل إلى عدد محدود فقط من الأعضاء.

[10] مثلًا: الروابط الفيديوية؛ الندوات الإلكترونية.

[11] مثلًا، في استخدام النماذج، وإجراءات التشغيل الموحّدة، والنُهج التشاورية على المستوى الوطني.

[12] http://www.who.int/foodsafety/publications/codex/DiagnosticTool_EN.pdf?ua=1

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
		4-2-3 تشجيع الأعضاء على تقديم المساهمات المالية والعينية لدعم برامج تنمية القدرات في البلدان النامية. 4-2-4 تشجيع الأعضاء على تقديم المساهمات المالية والعينية لدعم حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. 4-2-5 تقييم حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي في نهاية البرنامج.		3- زيادة عدد البلدان التي تقدم المساهمات المالية والعينية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. 4- عدد البلدان المؤهلة التي تلقّت المساعدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. 5- يمكن للبلدان الأعضاء التي تلقّت المساعدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي أن تُظهر أثرًا إيجابيًا مستدامًا على النظم الوطنية للدستور الغذائي و/أو أن تشارك في لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة له. 6- تقرير إيجابي من تقييم حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.	من الضروري توفير مصادر التمويل الأخرى لكي تكون برامج تنمية القدرات فعالة، ويجب أن يتم تنظيمها بحيث يصبح عمل الدستور الغذائي مكتفيًا ذاتيًا على المستوى الوطني.
الهدف 5: ***وضع نظم وممارسات فعالة وكفوءة لإدارة عمل الدستور الغذائي.***	5-1 تحسين كفاءة العمليات من أجل وضع مواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة.	5-1-1 تنفيذ الاستعراض المستمر وتحديث العمليات والإجراءات المتصلة بعمل الدستور الغذائي. 5-1-2 توزيع الوثائق المتاحة بجميع لغات العمل[13] في الوقت المناسب وقبل انعقاد	1- إن العمليات والإجراءات الخاصة بعمل الدستور الغذائي تدعم التشغيل الفعال والكفوء للهيئات المعنية بوضع مواصفات الدستور الغذائي. 2- يتم توزيع وثائق الدستور الغذائي في الوقت الملائم، بما	1- تنفيذ برنامج استعراضات عمل الدستور الغذائي من جانب الأمانة. 2- نسبة وثائق الدستور الغذائي التي يكون توزيعها متسقًا مع دليل الإجراءات. 3- يُخفّض الوقت اللازم لوضع	سوف يساهم استعراض إدارة عمل الدستور الغذائي في تحسين العمليات المتصلة بإدارة العمل. بالنسبة إلى دعم المشاركة الأكثر فعالية للبلدان الأعضاء، تبقى بعض التحديات الرئيسية: توزيع الوثائق في الوقت الملائم قبل انعقاد الاجتماعات؛ وإتاحتها بلغات العمل المتفق عليها في الهيئة ذات

[13] هناك ست لغات عمل في هيئة الدستور الغذائي، وبصورة عامة، هناك ثلاث لغات عمل للهيئات الفرعية. ويمكن أن تحدّد مجموعات العمل لغات العمل الخاصة بها.

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
		الاجتماعات بفترة كافية. 5-1-3 تحسين المخرجات: وضع وثائق الدستور الغذائي التي يكون من السهل قراءتها وتكون أكثر دقة.	يتفق مع دليل الإجراءات. 3- تكون المخرجات مباشرة ودقيقة، فيما ترد معلومات تاريخية وداعمة في المرفقات.	مواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة.	الصلة؛ ووضوح ودقة المخرجات لضمان فهمها من جانب المستفيدين المستهدفين والترويج لإعادة استخدامها. في حين يجب أن نضمن إنتاج نصوص الدستور الغذائي في الوقت الملائم، ينبغي أن نقرّ أيضًا بضرورة إحقاق التوازن إذ نحتاج أحيانًا إلى بعض الوقت لبناء التوافق الذي يبقى مبدأً رئيسيًا في الدستور الغذائي.
	5-2 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل وأمانات البلدان المضيفة في مجال دعم عمل الدستور الغذائي.	5-2-1 إقامة الشبكات، وحلقات العمل ووضع الأدوات التدريبية من أجل تحسين مجموعة مهارات الرؤساء والحفاظ عليها.	1- تُحدّد أدوار ومسؤوليات الرؤساء ونوّاب الرؤساء بوضوح وتُفهم على الصعيد العالمي. 2- يتمتع الرؤساء بمهارات أكبر لتوجيه اللجنة/مجموعة العمل إلى التوافق. 3- تكون أمانات البلد المضيف أكثر فعالية في دعم عمل الدستور الغذائي.	1- توفّر الأدوات والتوجيهات والمعلومات الراجعة الإيجابية من الرؤساء والأجهزة الفرعية والبلدان المضيفة لها. 2- عدد المشاركين في الشبكات، والدورات التدريبية وفي اجتماعات حلقات العمل، والمعلومات الراجعة الإيجابية الواردة منهم.	يعتمد الدستور الغذائي بشكل كبير على قدرات ومهارات رؤساء الأجهزة الفرعية، وعلى الموارد التي تساهم فيها البلدان المضيفة لها، من أجل وضع نصوص الدستور الغذائي بشكل فعال.
	5-3 تُجري اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي عملية الاستعراض الأساسي بطريقة أكثر استنارة وكفاءة.	5-3-1 استعراض وتوضيح دور اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في ما يخصّ الاستعراض الأساسي للعملية التي تمّ من خلالها تقديم اقتراحات العمل الجديدة، ومضمون هذه الاقتراحات.	1- تكون أدوار ومسؤوليات اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي محدّدة جيدًا ومفهومة على المستوى العالمي. 2- يجري أعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي الاستعراض الأساسي، بما يتفق مع معايير العمل ذات الأولوية.	1- يتم دعم التوصيات الموجهة من اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي إلى هيئة الدستور الغذائي. 2- عدد المشاركين في الدورات التدريبية والمعلومات الراجعة الإيجابية الواردة منهم.	في حين تحسّن الاستعراض الأساسي للعمل الجاري، فإن الموافقة على العمل الجديد الذي يبدو من الصعب توقيفه في مرحلة لاحقة، هو مدعاة للقلق. من الناحية النظرية، فإن نشر مجموعات العمل الإلكترونية يزيد من الشفافية. أمّا من الناحية العملية، يصبح من الأكثر صعوبةً متابعة كلّ عمل الدستور

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
		5-3-2 تدريب المنسّقين، والأعضاء الجدد وجهات الاتصال الجديدة على أدوارهم ومسؤولياتهم. 5-3-3 البحث بتأنٍ في عدد مجموعات العمل الإلكترونية مقارنةً بمجموعات الصياغة.		3- ترتيب أولويات الاقتراحات لتشكيل مجموعات العمل الإلكترونية الجديدة.	الغذائي بالنسبة إلى البلدان التي تخضع لقيود في الموارد.
	5-4 ممارسات إدارة العمل التي تعظّم التعاون، والشمولية، والشفافية وبناء التوافق.	5-4-1 استخدام الرؤساء لأدوات بناء التوافق. 5-4-2 تنظيم حلقات العمل بشأن المبادئ، والآليات وأهمية التوافق في الدستور الغذائي. 5-4-3 مواصلة عملية إعادة إحياء لجان التنسيق الإقليمية. 5-4-4 يتمّ إعداد تقارير مجموعات العمل المادية والإلكترونية وإرسالها إلى الأعضاء في الوقت المناسب. 5-4-5 يستخدم رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية نظام التعليقات الإلكتروني، بحيث تكون التعليقات شفافةً للجميع، أو يرسل الأعضاء تعليقاتهم إلى جميع المشاركين.	1- توافق أكثر متانةً لدعم مواصفات الدستور الغذائي. 2- توعية الأعضاء بأهمية التوافق في مواصفات الدستور الغذائي. 3- زيادة الشفافية في عمل مجموعات العمل المادية والإلكترونية. 4- المشاركة الأوسع نطاقًا في عمل مجموعات العمل الإلكترونية.	1- تعزيز القدرة على التوصل إلى توافق في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي. 2- نسبة تقارير مجموعات العمل المادية والإلكترونية المرتقبة وحسنة التوقيت التي يتمّ توزيعها. 3- عدد مجموعات العمل الإلكترونية التي تستخدم نظام التعليقات الإلكتروني ومجموعات العمل الإلكترونية حيث يتم تعميم جميع التعليقات.	تبقى قيم التعاون، والشمولية، والشفافية وبناء التوافق هي القيم الرئيسية للدستور الغذائي، ويجب أن تنعكس على ممارسات إدارة العمل.

الهدف الاستراتيجي	الغاية	الأنشطة	النواتج المتوقعة	المؤشرات	التبرير المنطقي
	5-5 تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، مع احترام مبادئ الدستور الغذائي وقيمه.	5-5-1 التشجيع على التعاون في عمليات وضع مواصفات الدستور الغذائي مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن المواصفات التي تؤثر على الدستور الغذائي وعلى هاتين المنظمتين. 5-2-2 تشجيع التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة لتعزيز الوعي بمواصفات الدستور الغذائي وفهمها، ودعم عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي ذات الصلة.	1- الارتقاء بأوجه التآزر مع المواصفات الغذائية التي تضعها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. 2- إدارة أي ثغرات محتملة، أو أي ازدواجية وأوجه عدم اتساق المواصفات بين المنظمات. 3- تعزيز الوعي والفهم بمواصفات الدستور الغذائي لدى المنظمات الأخرى. 4- تعزيز الوعي والفهم لدى الأعضاء بالعلاقة القائمة بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.	1- زيادة التواصل بين الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 2- عدد المواصفات التي يجري ضمان اتساقها بين المنظمات الشقيقة. 3- عدد القضايا المتصلة بحماية المستهلك والممارسات العادلة في تجارة الأغذية التي تحيلها المنظمات الأخرى إلى الدستور الغذائي.	إن زيادة التواصل بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة سوف تعزز من التعاون الملائم. ومن المهم احترام هذه التفاعلات لقيم الدستور الغذائي، على سبيل المثال من حيث الشمولية والشفافية في عملية وضع أي نصّ للدستور الغذائي.

المرفق 1– الأسئلة الناشئة عن التعليقات الواردة

1– أسئلة محددة بشأن الصياغة الموجهة إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

1-1 هناك اقتراحات بديلة لصياغة بيان الرؤية الاستراتيجية. ومشروع بيان الرؤية الذي ناقشته الدورة الرابعة والسبعون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي هو التالي: "*تضع هيئة الدستور الغذائي مواصفات غذائية معترف بها دوليًا وتُستخدم على مستوى العالم أجمع لحماية صحة المستهلك وتشجيع الممارسات العادلة في مجال تجارة الأغذية للجميع وفي كلّ مكان*". وقد جرى تطوير هذه الصياغة من خلال عملية مجموعة العمل الإلكترونية إلى الصياغة التالية: "*أن يكون الجهاز الأبرز لوضع مواصفات غذائية دولية الذي يحدّد مواصفات غذائية دولية معترف بها على المستوى العالمي تُستخدَم في كافة أنحاء العالم لحماية صحة المستهلك وتروّج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية للجميع، وفي كل مكان*". وثمة اقتراح بأن يتم تبسيطها حاليًا على النحو التالي: "*"تستخدم مواصفات الدستور الغذائي في كل مكان لحماية صحة المستهلكين، والترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية*". أي صياغة تفضّل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي؟

2-1 وهناك اقتراحات بديلة لصياغة الهدف الاستراتيجي 1. ومشروع الهدف الاستراتيجي 1 الذي ناقشته الدورة الرابعة والسبعون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي هو التالي: "*تعالج مواصفات الدستور الغذائي القضايا المثبتة الحالية، والناشئة والحاسمة للأعضاء*". واقترحت مجموعة العمل الإلكترونية تغيير الصياغة على النحو التالي: "*تعالج مواصفات الدستور الغذائي القضايا الحالية، والناشئة والحاسمة للأعضاء*". وثمة اقتراح بأن يتم تبسيطها حاليًا على النحو التالي:"*تستجيب مواصفات الدستور الغذائي إلى احتياجات الأعضاء*". أي صياغة تفضّل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي؟

3-1 وهناك اقتراحات بديلة لصياغة الهدف الاستراتيجي 3. ومشروع الهدف الاستراتيجي 3 الذي ناقشته الدورة الرابعة والسبعون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي هو التالي: "*تستخدم مواصفات الدستور الغذائي على الصعيد العالمي*". واقترحت مجموعة العمل الإلكترونية تغيير الصياغة على النحو التالي: "*"تستخدم مواصفات الدستور الغذائي على نطاق واسع لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية*". وهذا يشبه، إلى درجة الارتباك، الاقتراح الجديد لتبسيط بيان الرؤية الاستراتيجية في حال تمّ اعتماده. أي صياغة تفضّل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي؟

4-1 وأُثيرت نقطة في مناقشات الدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، ومجددًا من خلال عملية مجموعة العمل الإلكترونية بأن مقدمة الخطة الاستراتيجية الحالية متوازنة جيدًا، ويمكن أن تشكل نقطة انطلاق لهذا المشروع، مع أي تعديلات مقترحة خاضعة للتعديل. لذا:

- تذكر الخطة الاستراتيجية الحالية "شواغل المستهلك" في موقعين، وتتضمن أيضًا حاشيةً لتوفير مزيد من الوضوح حول معنى هذا المصطلح. ويحذو هذا المشروع المنقح حذو الخطة الاستراتيجية الحالية، إذ يُبقي على ذكر "شواغل المستهلك" في المقطعين المتشابهين وعلى إدراج الحاشية. هل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي راضيةً؟

- وتتضمن الخطة الاستراتيجية الحالية إشارة إلى "تغيّر المناخ" بوصفه عاملًا قد يؤثر على سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وعلى الرغم من أن تغيّر المناخ بحدّ ذاته يبقى خارج نطاق الدستور الغذائي، إلا أن هناك وجهة نظر واسعة مفادها أن تغيّر المناخ من المحتمل أن يؤثر على عمل الدستور الغذائي من خلال تغييرات في البيئة والضغوط على الزراعة والممارسات الزراعية. هل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي راضيةً عن الإبقاء على هذه الصياغة؟
- وتتضمن الخطة الاستراتيجية الحالية إشارة إلى "بناء التوافق" كإحدى القيم الرئيسية للدستور الغذائي. هل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي راضيةً عن الإبقاء على هذه الصياغة، عوضًا عن "التوافق" البديل؟"

5-1 هل ينبغي إضافة غاية جديدة إلى الهدف الاستراتيجي 3، بأن "*مشروعية مواصفات الدستور الغذائي مضمونة بموجب عملية قائمة على التوافق لوضع المواصفات*"؟

6-1 وتتضمن الغاية 5-1 حاليًا مؤشرًا يذكر "*تخفيض الوقت اللازم لوضع مواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية والنصوص ذات الصلة*". وقُدّم اقتراح بضرورة توفير التوازن، مع الإقرار بأن الوقت يكون ضروريًا في بعض الأحيان لتحقيق التوافق الذي يبقى من بين قيمنا الرئيسية. وورد اقتراح بأن نبحث في إمكانية استبدال هذا المؤشر بمؤشر آخر حسب: "*النسبة المئوية* x *للمواصفات المعتمدة التي تستخدم الإجراء المعجّل؛ النسبة المئوية* y *للمواصفات المعتمدة في غضون 5 سنوات من المصادقة على العمل الجديد*" وما إليه. هل يجب أن نغيّر هذا المؤشر بهذه الطريقة؟ إذا كانت هي الحال، ما هي التدابير والمقاصد الملائمة؟

7-1 وتتضمن الغاية 5-4 النشاط الذي يقضي "*بمواصلة عملية إعادة إحياء لجان التنسيق الإقليمية*"، بدون أي مبرر منطقي، أو نتائج متوقعة أو مؤشرات. هل هذا النشاط مهم؟ إذا كانت هي الحال، ما هو التبرير المنطقي، والنتائج المتوقعة والمؤشرات المطابقة له؟

2- الأسئلة العامة الموجهة إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي؟

2-1 يستند الجزء المتعلق بالمقدمة عن "محركات التغيير" بشكل كبير إلى النصّ المستخدم في الخطة الاستراتيجية السابقة. هل من تحليل موثوق وذي صلة على المستوى العالمي لما تغيّر في بيئة تجارة الأغذية/سلامة الأغذية خلال السنوات الخمس الماضية بحيث تستند إليه لتحديد أي انعكاسات إضافية على الدستور الغذائي؟

2-2 واقترح عدة أعضاء في مجموعة العمل الإلكترونية إجراء تنقيحات كبيرة لأجزاء متعددة في خطة العمل، إقرارًا بحجم الموارد التي قد تكون متاحةً ونتيجة اقتراح أولويات للعمل الواجب القيام به. وحيثما برزت آراء متشابهة بين أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية الذين أبدوا تعليقات، تمّ دمجها في هذا المشروع. هل بات نطاق الطموح في خطة العمل المنقحة ملائمًا الآن؟ هل خطة العمل المنقحة أعطت الأولوية للقضايا الأهم بحيث يعالجها الدستور الغذائي في الفترة الممتدة حتى 2025؟

3-2 وتتضمن اختصاصات هذا العمل "*تحديد بكل وضوح ولكل نشاط الجهة/الجهات المسؤولة والجدول الزمني لتنفيذه*". لم يجر هذا العمل الآن. وكيف يمكننا أن نضمن على النحو الأفضل أن يجري في الوقت المناسب؟

3- الأسئلة العامة الموجّهة إلى المنسّقين الإقليميين

هذه هي الخطة الاستراتيجية العالمية، ولكن يجب أن تعكس أيضًا القضايا التي تواجهها أقاليم الدستور الغذائي المختلفة. هل قامت الأقاليم بإجراء أي تقييم للخطة/الخطط السابقة من أجل تحديد، وفقًا للأقاليم، ما تم إنجازه، ولم ينجح، واستخلاص الدروس التي تساعد في رسم ملامح أي تطوير آخر لهذه الخطة؟